مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (21) – العدد الثاني – ابريل 2020

نظام العضوية لمجلس التعاون الخليجي في إطار التنظيمات الإقليمية

Membership system for the Gulf Cooperation Council in the framework of Regional organizations

بدر العبدنى

مرشح للماجستير في العلوم السياسية

كلية التجارة- جامعة بورسعيد

ملخص البحث

تعتبر التنظيمات الإقليمية هي تنظيمات متنوعة، وكانت نتاجًا لفترة ما بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية 1945م. لكن هذا النوع من التنظيمات الإقليمية اتخذ أشـــكالاً مختلفة. حيث اصـــطبغ هذا النوع، بالطابع العالمي متجاوزًا الجوار الجغرافي أو القاري. ومن هذه التنظيمات حركة عدم الانحياز 1961م، ومنظمة المؤتمر الإســـلامي 1969م، فضـــلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية 1963م التي تضم الدول المستقلة داخل القارة الأفريقية فقط. كذلك جامعة الدول العربية التي تكونت عام 1945م، ذلك التنظيم الذي يضم الدول المنتمية والناطقة باللغة العربية وهي حاليًا (22) دولة فضـــلاً عن تنظيمات إقليمية أخرى في آســـيا، وفي أمريكا اللاتينية (منظمة الدول الأمريكية).

إلا أن مجلس التعاون الخليجي، فقد تأســـس في مايو 1981م، كرد فعل لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لمدة (8) سنوات، في الفترة من 1980 – 1988م. حيث سعت هذه الدول الســـت وهي (المملكة العربية الســـعودية – الكويت – البحرين- الإمارات – عمان – قطر) للتحالف من أجل حماية نفســـها، وتفادي آثار الحرب العراقية الإيرانية. وهذه الدول العربية الخليجية الست، أعضاء أيضًا في جامعة الدول العربية. ولم يكن إذن إنشاء هذا المجلس في سياق تطور ظروف دولية، ولكن كرد فعل لحدث إقليمي مباشـــر على حدودها وهو الحرب العراقية الإيرانية.

وقد تختلف أنماط العضـــوية من تنظيم إقليمي لتنظيم إقليمي آخر، واختلافًا عن التنظيمات العالمية مثل الأمم المتحدة، وبخلاف التنظيمات الدولية المستقلة عن الأمم المتحدة.

Abstract

Regional organizations are diverse organizations, and we are a product of the period after the end of the Second World War in 1945. But this type of regional organization takes different forms. As this type was pigmented, global character, transcending geographical or continental neighborhood. Among these organizations are the Non-Aligned Movement 1961 AD, the Organization of the Islamic Conference 1969 AD, as well as the Organization for African Unity 1963 AD which includes independent states within the African continent only. Also the League of Arab States, which was formed in 1945 AD, that organization that includes the affiliated and speaking Arabic countries (22) also from other regions in Asia, and in Latin America (Organization of American States).

However, the Gulf Cooperation Council was established in May 1981, as a response to the outbreak of the Iran-Iraq war, which lasted for a period of (8) years, in the period from 1980-1988. As these six countries (Saudi Arabia - Kuwait - Bahrain - Emirates - Oman - Qatar) sought the alliance to protect themselves and avoid the effects of the Iraq-Iran war. These six Arab Gulf states are also members of the League of Arab States. The establishment of this council was therefore not in the context of the development of international conditions, but in response to a direct regional event on its borders, the Iraq-Iran war.

Membership patterns may differ from one regional organization to another, to a different regional organization, such as the United Nations, and other international organizations independent of the United Nations.

مقدمة البحث :

تهتم المنظمات الإقليمية بمسائل الأمن والدفاع عن أعضائها، كما تحدث عادةً بين الدول الأعضاء المنخرطة في منظمة إقليمية روابط قانونية ينص عليها الميثاق أو الحلف أو الاتفاق الذي أنشأ المنظمة . فالمقصود بالتنظيم الإقليمي، في المعنى الواسع، بأنه التنظيم الذي يشمل كل نوع من الاتفاقيات الإقليمية، أي يشمل معاهدات عدم الاعتداء والضمان المتبادل والتكتل. أما المعنى الأضيق، فينصرف إلى ذلك الاتفاق الذي يقوم على الأسس والشروط التالية:

1- وجود تجاور بين دول تقطن منطقة جغرافية معينة.

2- وجود عوامل مشتركة معينة تربط بين الدول المتجاورة كعامل العرق أو الثقافة أو القومية أو الاقتصاد أو الدفاع.

3- وجود تنظيم خاص وهيئات دولية ذات اختصاص محدد تشرف على المنظمة وتهتم بأمورها وترسم سياساتها.

4- وجود أهداف نبيلة تسعى إليها المجموعة الدولية المنخرطة في المنظمة الإقليمية، كالتعاون مثلاً، في الميادين الثقافية والاقتصادية والفنية.

ولا شك أنه بعد أن تم تناول نظام العضوية في التنظيمات الدولية عموماً، ومنظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص، يأتي الحديث عن نظام العضوية في التنظيمات الإقليمية البارزة. ومن أهم هذه التنظيمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي – الاتحاد الأفريقي – جامعة الدول العربية).

مما يقوم الباحث بدراســة التحليلية لنمط العضــوية في مجلس التعاون الخليجي في إطار النظرية العامة للعضوية في التنظيمات الإقليمية.

حيث أن مجلس التعاون الخليجي، المسمى رسميًا (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، قد أعلن عن تأسيسه في ختام مؤتمر القمة لدول المجلس الست في يومي 25، 26 مايو 1981م، وهذه الدول الست هي:(المملكة العربية السعودية – الكويت – الإمارات – عمان – البحرين – قطر).

في هذا الســياق، فإن هذه الدراســة تركز على نظام العضــوية في التنظيمات العالمية والإقليمية مع التركيز على الإقليمية، وبالتطبيق على مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: موضوع الدراسة:

يدور موضوع الدراسة حول تحليل نظام العضوية في التنظيمات الإقليمية ، مع التطبيق على نظام العضــوية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومدى ارتباط هذا النظام بالأهداف المحددة لتأســيس هذا المجلس. فبالقدر الذي تتحدد الأهداف لهذا التنظيم الإقليمي أو ذاك، بالقدر الذي يوضع نظام للعضوية سواء أكانت مفتوحة أم مغلقة، وسواء أكانت مغلقة بشكل دائم إذا كان التنظيم قد ضم من الدول ما يتفق مع أهدافه، أم بشكل مؤقت إذا ما لم يضم جميع الدول المستهدفة وبانضمامها تصبح العضوية مغلقة بصفة دائمة، أو مغلقة مؤقتًا إلى حين انضمامها. ومن النماذج الواضحة في ذلك، الاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تتبلور أهداف الدراسة فيما يلي:

1- السعي نحو تأصيل نمط العضوية في التنظيمات الدولية .
2- المقارنة بين العضوية في التنظيمات الإقليمية والتنظيمات العالمية.
3- دراسة العضوية في تنظيم مجلس تعاون دول الخليج العربية في ضوء أهدافها والتطور المستقبلي.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية موضوع الدراسة فيما يلي:

1- الموضوع غير مسبوق بالدراسة، وبالتالي فهو يتسم بالجدة، ويستحق الدراسة والبحث تحقيقًا للأهداف المبتغاة كما سبق تحديدها. حيث أن نظام العضوية في التنظيمات الإقليمية غير مدروسة في البحوث السياسية، وخاصة عند الربط بأهداف هذا التنظيم أو ذاك (سواء أكان إقليميًا أو عالميًا).
2- محدودية الدراسات العلمية في هذا الموضوع، الأمر الذي يعطي زخمًا لهذه الدراسة الجديدة، وتميزًا حال إنجازها، في مجال العلوم السياسية.
3- الاهتمام الشخصي للباحث بهذا التنظيم الإقليمي، المتمثل في مجلس تعاون دول الخليج العربية، والذي أنشئ في مايو 1981م ولازال مستمرًا في عامه الـ (39)، واقترب من العام الأربعين بعد عام واحد من الآن (2020م)، ولازال يواجه التحديات التي استطاع أن يواجهها ويتجاوز عقباتها، إلا أن التحدي الحالي وهو رغبة إحدى الدول الأعضاء في الانسحاب في الوقت الحالي، قد يكون له التأثير على حاضر ومستقبل هذا المجلس، إما سلبًا أو إيجابًا حسبما يحدث في الواقع العملي.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

لهذه الدراسة تساؤل رئيسي، وتساؤلات فرعية، يمكن بلورتها فيما يلي:

<u>التساؤل الرئيسي هو:</u>

ما هو نظام العضوية المعمول به في التنظيمات الإقليمية، وارتباطه بالأهداف التأسيسية للتنظيم الإقليمي، مع التطبيق على نظام العضوية في مجلس تعاون دول الخليج العربية؟

<u>التساؤلات الفرعية:</u>

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي، عدة تساؤلات فرعية هي:

أ- ما هي طبيعة نظم العضوية في التنظيمات الإقليمية؟
ب- ما هي طبيعة نظم العضوية في التنظيمات الدولية والعالمية؟
ج- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين نظام العضوية في التنظيم الإقليمي؟ وبين نظام العضوية العالمي والدولي؟

خامسًا: الإطار الموضوعي والزمني للدراسة:

يتحدد الإطار الموضوعي والزمني للدراسة فيما يلي:

1- الإطار الموضوعي: يتحدد موضوع الدراسة حول طبيعة نظام العضوية في التنظيمات الإقليمية ومدى ارتباط ذلك بالأهداف التأسيسية للمنظمة، فضلاً عن المقارنة بين التنظيمات الدولية والإقليمية، وأوجه الاختلاف والتشابه، بالإضافة إلى التطبيق على مجلس تعاون دول الخليج العربية .

2- الإطار الزمني للدراسة: تتحدد فترة الدراسة بإنشاء مجلس تعاون دول الخليج العربي (مايو 1981)، وانتهاء بآخر اجتماعات المجلس السنوية في ديسمبر 2016م.

سادسًا: الإطار المنهجي للدراسة:

يمكن أن تستعين الدراسة بإطار منهجي قائم على:-

1- منهج التحليل النظمي: ويعتبر هذا المنهج الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة، نظرًا لأنه يتأسس على ضرورة توافر بيئة موضوعية مجتمعية، تلعب دورًا كبيرًا في تأسيس المنظمة الإقليمية وخاصة مجلس التعاون الخليجي، وهي ما تمثل المدخلات الحقيقية لتحليل ظاهرة العضوية وطبيعتها، ثم مجمل التفاعلات التي حدثت بين عدة دول حتى تم استخلاص تكوين التنظيم الإقليمي (مجلس التعاون)، والتي تسمى بالعملية السياسية، وأخيرًا المخرجات والتي تجسد ذلك الربط بين العضوية والأهداف التأسيسية وتداعيات ذلك .

2- المنهج المقارن: حيث يمكن استخدامه في المقارنة بين التنظيمات المختلفة فيما بينها، ثم بينها وبين التنظيمات الدولية للمساعدة في بلورة نظرية عامة للعضوية في التنظيمات الإقليمية على وجه الخصوص، وذلك بالتطبيق على مجلس التعاون الخليجي ومقارنته بأبرز التنظيمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما. ومن ثم يصبح هذا المنهج مفيدًا للغاية في هذه الدراسة .

ثامنًا: أقسام الدراسة:

تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الأهداف الرئيسية للتنظيمات الدولية .

المبحث الثاني : نظام العضوية في التنظيمات الإقليمية المختلفة .

المبحث الثالث : نظام العضوية في مجلس التعاون في إطار المنظمات الإقليمية والدولية

المبحث الأول

الأهداف الرئيسية للتنظيمات الدولية

ويمكن تلخيص هذه الأهداف التي قررت الأمم المتحدة العمل على تحقيقها فيما يلي:

- إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية، خلال جيل واحد آلاماً يعجز عنها الوصف.
- تأكيد إيمان الشعوب من جديد بالحقوق الأساسية للإنسان.
- أخذ النفس بالتسامح والعيش معاً في سلام وحُسن جوار.
- توحيد القوى لحفظ السلم والأمن الدوليين.
- كفالة المبادئ ورسم الخطط التي تضمن عدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة.
- استخدام الأداة الدولية في رفع مستوى الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

وقد أفرد الميثاق الفصل الأول المكون من مادتين لبيان مقاصد المنظمة ومبادئها، فاشتملت المادة الأولى على أربع فقرات حددت كل منها مقصداً من مقاصد المنظمة، وتضمنت المادة الثانية سبع فقرات اعتبرها الميثاق مبادئ للأمم المتحدة، ويمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أولاً: مقاصد الأمم المتحدة: تنص هذه المقاصد على ما يلي:-

1- حفظ السلم والأمن الدوليين: تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن المقصد الأول للمنظمة هو حفظ السلم والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ المنظمة التدابير الجماعية الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع كل عمل عدواني أو غيره من الأعمال المخلة بالسلام، وتتحقق بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، الترتيب أو التسوية للمنازعات في الأوضاع الدولية، الكفيلة بأن تؤدي إلى الإخلال بالسلم

2- تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق: تنص الفقرة الثانية على أن من مقاصد الأمم المتحدة "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وعلى أن يكون لهذه الشعوب حق تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلام في العالم". فهذه الفقرة تشير إلى مبدأين مهمين يساعدان على تنمية العلاقات الودية بين الدول، هما: المساواة في الحقوق، وحق تقرير المصير.

3- تحقيق التعاون الدولي في الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية : تنص الفقرة الثالثة على أن من أهداف الأمم المتحدة "تحقيق التعاون الدولي بحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وبتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، بلا تفرقة بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".

4- جعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق جهود الدول وتوجيهها لخدمة الغايات المشتركة : وهذا الهدف الرابع الذي تنص عليه الفقرة الرابعة، وهو الذي يتجه إلى جعل الأمم المتحدة مركزاً أو أداة أو محوراً لتنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وتنظيم العلاقات والمبادلات التي تقوم

بينها. ولا يعني جعل الأمم المتحدة محوراً أو مرجعاً لا يعني السماح لها باحتكار مهمة التوفيق بين مصالح الدول وجمع كلمتها وتنظيم جهودها، ويؤخذ في الاعتبار أن هناك إلى جانب المنظمة العالمية (الأمم المتحدة) .

ثانياً: مبادئ الأمم المتحدة:

ويمكن استعراض مبادئ للأمم المتحدة.

1- قيام الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها: ويُقصد بالمساواة هنا المساواة القانونية بين الدول الأعضاء. وهذه المساواة تعني أن جميع الدول متساوية أمام القانون الدولي. إلا أنه يتبين لنا ، أن الدول الخمس الكبرى هي وحدها التي تتمتع بالمساواة التامة ، وذلك بسبب الامتيازات الخاصة التي تملكها.

2- تنفيذ الأعضاء التزامات الميثاق بُحسن نية: تقرر الفقرة الثانية من المادة الثانية أن الدول الأعضاء تقوم بحسن نية بتنفيذ الالتزامات التي أخذتها على نفسها بموجب الميثاق لكي تكفل لأنفسها الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية. وتأكيد الميثاق على مبدأ حُسن النية يدل على إيمان الدول بأهمية هذا المبدأ في العلاقات الدولية وفي حُسن سير المنظمات العالمية.

3- فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية: حيث أن هذا المبدأ مهم، وذلك بتفضيل خيار حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والتصدي إلى خيار الحرب والقوة ومنعهما.

3- امتناع الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها: لقد آلت شعوب الأمم المتحدة، في ديباجة الميثاق الأممي، على نفسها إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، وأعلنت، من أجل تحقيق هذه الغاية النبيلة، عزمها على تقبل المبادئ وإيجاد المناهج الكفيلة بعدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة العامة المشتركة.

المبحث الثاني

نظام العضوية في التنظيمات الإقليمية المختلفة .

اولاً : نظام العضوية في منظمة جامعة الدول العربية

تمثل جامعة الدول العربية، وهي من أقدم المنظمات الإقليمية، أهمية كبيرة في وضع القواعد للتنظيمات الإقليمية التالية، حتى أضحت مرجعاً كبيراً لهذه التنظيمات. ويمكن تناول النقاط التالية:

1- تأسيس المنظمة:

كان إنشاء جامعة تضم الدول العربية في منظمة اتحادية واحدة، فكرة مهمة تتجاوب رغبات العرب، وترتبط بفكرة الترابط الطبيعي والعضوي الذي يجب أن يقوم بين دول تعيش في وطن مشترك، وتنتمي إلى قومية واحدة ، وتتحدث لغة واحدة (اللغة العربية)، وتملك تاريخاً مشتركاً ومصالح مشتركة، وتواجه مصيراً مشتركاً

2-أهداف الجامعة:

يمكن تحديد أهداف الجامعة العربية طبقاً لما نص عليه الميثاق فيما يلي:

1. صيانة استقلال الدول العربية من الأطماع العدوانية والاستعمارية.
2. المحافظة على الأمن العربي بمنع الحروب بين الدول العربية ونشر لواء الوئام والتفاهم بينها.
3. تحقيق التعاون بينها وتنسيق خططها في المجالات السياسية ومساعدة الأقطار العربية التي مازالت ترزح تحت نير الاستعباد على نيل استقلالها.
4. توثيق التعاون والصلات بينها (حسب نظام كل منها)، في الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وشئون المواصلات، وشئون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

3: الهيكل القيادي للجامعة:

يتكون الهيكل القيادي للجامعة من أجهزة أنشئت بموجب ميثاق الجامعة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجمعة العربية.

4: نظام العضوية في الجامعة العربية:

تنص المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية، على:

"تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويُعرض على المجلس في أول اجتماع ينعقد بعد تقديم الطلب".

5: صلات الجامعة العربية بالبلاد العربية غير الأعضاء فيها:

تأسست جامعة الدول العربية، لتضم جميع الأقطار العربية، ولكنه نظراً للوضع السياسي الذي كانت تخضع له فئة من البلاد العربية آنذاك والذي كان يمنعها من الاشتراك رسمياً في عضوية الجامعة، ونظراً لأن الدول الأعضاء تباشر شئوناً يعود خيرها وأثرها على الوطن العربي كله.

ثانياً : نظام العضوية في الاتحاد الأفريقي :

1: تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية:

يعتبر يوم (25-22) مايو (آيار)، عام 1963م، حدثاً كبيراً في تاريخ إفريقيا الحديث، حيث عقد اجتماع على مستوى القمة في أديس أبابا (عاصمة أثيوبيا)، والتقى رؤساء الدول الأفريقية في هذه الفترة، بهدف وأمل أن يصبح بمثابة تكوين (هيئة أمم أفريقية)، وتتمثل فيها جميع الميول والنزعات وتحمل جميع المعضلات والمنازعات، التي خلقت بفعل الاستعمار وشجها ويسعى دائماً إلى خلق المزيد منها.

2: مبادئ المنظمة وأهدافها:

أن المنظمة تعمل في ظل المبادئ السامية التالية :

1- اعتبار الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهدافاً سامية لا غنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة للشعوب الإفريقية.
2- العمل على توطيد التفاهم والتعاون بين دول القارة استجابة لآمال شعوبها في تحقيق الأخوة والتضامن في نطاق وحدة أكبر تتخطى الاختلافات العرقية والقومية.
3- الرغبة في رؤية جميع دول إفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها و العمل على توثيق الروابط بين هذه الدول بإقامة منظمات مشتركة وتعزيزها.

3: أجهزة المنظمة:

تتكون أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية من أربعة رئيسية هي: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.

ثالثاً: نظام العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية، وفقاً لنص الميثاق، وذلك كما يلي:

نصت المادة الرابعة على"لكل دولة إفريقية ذات سيادة الحق في أن تصبح عضواً في المنظمة" . أي أن كل دولة إفريقية تنتمي إلى القارة الإفريقية، لها الحق في أن تصبح عضواً في المنظمة، بشرط واحد، وهو أن تكون ذات سيادة، أي دولة مستقلة، وتملك إرادتها.

1-نظام العضوية في الاتحاد الأوروبي

تعتبر القارة الأوروبية من أكثر القارات في العام التي شهدت محاولات وتجارب فعلية في تحقيق التقارب والتكامل والتنسيق حتى الوحدة الكاملة، على مدار التاريخ، فيما بين دولها. وقد يرجع ذلك إلى أنها القارة الأكثر فيما شهدته من أحداث وعنف وحروب بشكل غير مسبوق.

2: طبيعة الاتحاد الأوروبي وأهدافه:

لا شك أن "الاتحاد الأوروبي"، جاء خطوة متقدمة جداً على طريق مسيرة التنسيق الوحدوي، والتي بدأ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأخذت الشكل الجدي والعملي في عام 1950م. حيث ترجم هذا التوجه تحقيق حلم البناء والوحدة الأوروبية.

3: نظام العضوية في الاتحاد الأوروبي:

اقتصرت العضوية في الاتحاد الأوروبي على الدول الأوروبية التي تطبق شروط الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك بدأ الاتحاد وفقاً لمعاهدة ماستريخت (12) عضواً، هم نفس الأعضاء الذين كانوا أعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية قبل 1992م. ثم ارتفعت العضوية إلى عدد (15) دولة، في أول يناير 1995م، يعيش فيها (370) مليون نسمة تقريباً، وهي: (ألمانيا– النمسا – الدانمرك – فنلندا – أيرلندا – لوكسمبورج – هولندا – السويد – فرنسا – إيطاليا – بريطانيا– أسبانيا – البرتغال – اليونان – بلجيكا).

المبحث الثالث

نظام العضوية في مجلس التعاون في إطار المنظمات الإقليمية والدولية

وفي إطار الالتزام العلمي بالمنهج المقارن في التحليل السياسي، فيتم عرضها على النحو التالي:

أولاً: نظام الانضمام للتنظيم الدولي والإقليمي بالمقارنة:

يتسم هذا النظام بالمقارنة بين نظام مجلس التعاون والنظم الأخرى فيما يلي:

1- يتسم نظام العضوية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بأنه نظام مغلق على أعضائه الستة المؤسسين في مايو 1981م، واستمر نحو (40) عاماً، دون أن يُسمح لأي دولة أخرى بالانضمام إليه سواء أكانت عربية مطلة على الخليج العربي مثل العراق، أو غير عربية مثل: إيران.

2- أن التنظيم الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة، فقد تأسست في سبتمبر عام 1945م، وعدد الموقعين على التأسيس وميثاق الأمم المتحدة بلغ (50) دولة، وصلت الآن إلى (194) بعد (75) سنة من إعلان ميلادها. حيث تضمن نظام العضوية أن تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بطلب انضمام إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بشرط أن تكون الدولة مستقلة ذات سيادة .

3- أن التنظيم الإقليمي ممثلاً في جامعة الدول العربية الذي تتقاطع عضويته مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كون أن جميع أعضاء المجلس هي دول عربية، وفي نفس الوقت هم أعضاء في الجامعة العربية.

4- أن التنظيم الإقليمي ممثلاً في منظمة الوحدة الأفريقية التي ولدت وأعلن عن تأسيسها في عام 1963م، واستمرت حتى عام 2000م، ثم تحولت في إطار تطوري إلى الاتحاد الأفريقي، بنفس أعضائه الـ (53)، ثم انضمت بعد ذلك دولة جنوب السودان بعد انفصالها عن السودان الأم في يوليو 2011م، ليصبح عدد لأعضاء (54) عضواً حالياً .

5- أن التنظيم الإقليمي ممثلاً في الاتحاد الأوروبي، الذي كان حصاداً لتطور العمل الأوروبي الموحد، الذي أعلن عن تأسيسه في عام 1992م، ودخل إلى التنفيذ الفعلي بعد التصديق عليه في الأول من يناير 1993م، فقد بدأ بعدد مؤسسين بلغ (12) دولة أوروبية وقعوا على ميثاق إنشاء الاتحاد الأوروبي. واستمر الاتحاد مفتوحاً للأعضاء قبل الانسحاب البريطاني الأخير الذي أخذ من الوقت أكثر من عامين إلى أن تم الانسحاب الرسمي.

ثانياً: نظام الانسحاب من عضوية التنظيمات الدولية والإقليمية المقارنة:

1- لم يتضمن ميثاق تنظيم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أي نص يشير إلى انسحاب أي دولة من أعضائه من المجلس، أو أي إشارة إلى تجميد العضوية لأحد الأعضاء أو أكثر. وبالتالي فإن المجلس ولد وأعلن، ليظل مستمراً. وهو في هذا يتسم باختلافات جذرية عن التنظيمات الدولية والإقليمية محل الدراسة.

2- أن التنظيم الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة، قد أورد في ميثاقه، جانبين هما الانضمام لعضوية المنظمة، وكذلك الانسحاب أو التجميد لعضوية أي دولة في المنظمة. ووضع نظاماً للانسحاب بأن تقدم الدولة العضو طلباً بذلك، يستمر نظره لمدة عام على أمل تراجع الدولة عن طلبها، وهو ما حدث كثيراً في الواقع العملي كما سبقت الإشارة.

3- أن التنظيم الإقليمي ممثلاً في جامعة الدول العربية، يتضمن جانبين في نظام العضوية، الأول: وهو الانضمام كما سبقت الإشارة، والآخر هو الانسحاب من عضوية الجامعة، وهو لم يحدث. بل أن الحادث هو تعليق عضوية بعض الأعضاء بقرار مجلس الجامعة كما حدث مع مصر بعد إعلان اتفاقية كامب ديفيد ، ولازالت حتى الآن (مطلع 2020م) معلقة العضوية.

4- أن التنظيم الإقليمي ممثلاً في الاتحاد الأفريقي، يتضمن أيضاً جانبين في نظام العضوية، الأول: وهو الانضمام لعضوية الاتحاد، والثاني هو الانسحاب أو تجميد العضوية. وقد تعرض الاتحاد إلى تجميد عضوية دولة المملكة المغربية، بعد قبول الاتحاد عضوية الجمهورية الصحراوية في الاتحاد، وبعد عدة سنوات عادت المغرب مرة أخرى، مع استمرار عضوية الجمهورية الصحراوية.

5- أن التنظيم الإقليمي ممثلاً في الأوروبي، يتضمن أيضاً جانبين في نظام العضوية، الأول: هو الانضمام لعضوية الاتحاد، والثاني هو الانسحاب أو تعليق العضوية. وقد حدث ذلك واقعياً بإعلان بريطانيا من الانسحاب عام 2018م، من الاتحاد الأوروبي، واشترط ضرورة عمل استفتاء شعبي أفضى إلى الانسحاب من الاتحاد، ودخل ذلك حيز التنفيذ مع بداية عام 2020م، ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي حالياً (27) دولة، بعد أن كان العدد (28) عضواً.

المراجع العربية :

1- إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2003م.

2- إيمان رجب، "المعوقات الثلاثة: هل يمكن أن تنجح فكرة الاتحاد الخليجي؟"، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، 2012م.

3- أيمن السيد عبد الوهاب (دكتور)، المنظمات الإقليمية، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية ولااستراتيجية، 2001م.

4- أحمد أبو الوفا (دكتور)، القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006م.

5- أشرف سعد العيسوي، "دول مجلس التعاون وتحديات الأمن الداخلي: سبل المواجهة وفرص النجاح"، مجلة شئون خليجية، عدد (19)، أغسطس 2000م.

6- أحمد إبراهيم سيد أحمد، "دول الخليج لديها فرصة تحقيق أفضل نمو اقتصادي – خلال السنوات العشر القادمة"، مجلة شئون خليجية، عدد (18)، يوليو 2000م.

7- أحمد يحيى، "دول مجلس التعاون الخليجي: البيئة الداخلية وآفاق الإصلاح"، شئون خليجية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (49)، 2007م.

8- جمال علي زهران (دكتور)، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، مكتبة الجلاء، 2005م.

9- ----------، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، القاهرة، دار الشروق، 2001م.

10- ----------، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، 2005م.

11- حمد عبد الله المنذري، تطور نظرية التكامل والاندماج الإقليمي، مع التطبيق على مجلس التعاون الخليجي (2010-1981م)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 2016م.

12- خالد شمس عبد القادر (دكتور)، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، الرياض، ط/3، الأمانة العامة، 2015م.

13- ديفيد ج. فرانسيس، أفريقيا: السلم والنزاع، ترجمة (عبد الوهاب علوب)، سلسلة العلوم الاجتماعية (مكتبة الأسرة)، القاهرة، 2010م.

14- سعيد اللاوندي (دكتور)، وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004م.

15- نايف فارس حمد الرويلي، الاتجاهات الإقليمية للسياسة الخارجية السعودية في الفترة من 2003-2013م، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 2016م.

16- ----------، دور المملكة العربية السعودية في إدارة أزمات منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 2012م.

المراجع الأجنبية

1- Barry M. Blechman, "The Intervention Dilemm", The Washington Quarterly, Summer 1995, Vol. 18, No. 3.
2- Carofyn M. Stephenson, "New Approaches to International Peacemaking in the post-cold world", In: Michael T. Klare (ed.), Peac & World Security Studies: A Curriculum Guide, Lynne Reinner Publishers, Boulder, Colorado, U.S.A., 1994.
3- Dar, Hamayon and John Presley, The Gulf Co-operation Council: A Slow Path to Integration?, The World Economy, 24-9, 2001.
4- Hassan, M. Kabir, and others, "Is The Guld-Co-operation Council (GCC) a Successful Trading Bloc?: A Middle Eastern Framework", The Middle East Business and Economic Review, 14: 1, July 2002.
5- Johon Duigley, The United States and The United Nations in The Persian Gulf War: New order or Disorder?, Cornell International Law Journal, Vol., 25, No. I, Winter 1992.
6- Michael T. Klare (ed.), Peace & World Security Studies: A Curriculum Guide, Lynne Reiner Publishers, Boulder, Colorado, U.S.A. 1994.
7- Raimo Vayrynen, "The United Nations and Resolution of International Conflects", In: Richard A. Falk (ed.), The United Nations and a Just World order", West view press, Boulder, Colorado, 1991.
8- Richard K. Betts, The Delusion of Imartial Intervention, Foreign Affairs, Nov./ Dec. 1994
9- United Nations Development Program (UNDP), Human Development Report, 2010.